المحور الثاني : أنواع الفساد

الفساد ظاهرة اجتماعية و سياسية واقتصادية، يكاد لا يخلو منها أي مجتمع وإن إختلفت خطورتها من مجتمع لأخر، و للفساد عدة أنواع و تصنيفات تختلف بإختلاف المعايير التي على أساسها يتم التصنيف، وسوف نقتصر على بعضها نظرا لتعددها.

1- الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه(المجال الذي ينتشر فيه أو نشاطه)

2- يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تتم الإستناد عليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق، ويقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى مايلي:

1-1-الفساد المالي: و يتمثل في محمل الإنحرفات المالية و مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة و مؤسستها، خاصة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.

و تتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل: غسيل الأموال و التهرب الضريبي، تزييف العملة.

1-2-الفساد الإداري: و يقصد به مجموعة الإنحرفات الإدارية و الوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهم وظيفته.

1-3- الفساد الأخلاقي: هو ذلك الفساد الذي يؤذي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله فيستسلم لنزواته و رغباته فينحط إلى لأقل الدرجات و المراتب، ينتج عن ذلك انتشار الرذيلة و الفاحشة و السلوكيات المخالفة للآداب.

1-4-الفساد السياسي: هو إساءة إستخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة، ويعتبر المجال السياسي من أوسع ميادين التي يتفشى الفساد فيها، وهو الأساس و النواة لبقية أنواع الفساد، و ذلك راجع إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر الناس ماليا و ثقافيا و تربويا...إلخ، و المناهج و القوانين و الإقتصاد و الإدارة التي تحكم و تسير المجتمع كلها تحت سيطرته.

و للفساد السياسي عدة مظاهر أهمها: الحكم الشمولي، غياب الديمقراطية، فساد الحكام...، وينقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام منها: فساد القمة، فساد السلطة التشريعية و التنفيذية، الفساد الإنتخابي.

1-5-الفساد الثقافي: ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة للأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه، لتحصنه وراء حرية الرأي و التعبير و الإبداع.

1-6-***الفساد الاجتماعي***: و هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الإجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد و تنشئته، كالأسرة و المدرسة و الجامعات و مؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد إجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، وعدم إحترام الرؤساء، و عدم تنفيذ الأوامر و الإخلال بالأمن العام .

1-7-***الفساد القضائي***: و هو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية،مما تؤدي إلى ضياع الحقوق و تفشي الظلم، ومن أبرز صوره، المحسوبية و الواسطة ، و قبول الهدايا و الرشاوى و شهادة الزور، و الفساد القضائي بهذا الشكل من أخطر ما يهلك الحكومات و الشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي تعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة.

1-8-***الفساد الاقتصادي***:و يتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة و الإستغلالية و الإحتكارات الإقتصادية و قطاعات الأعمال ، التي تستهدف تحقيق منافع إقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، و تحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة و المنظمة للمناخ الإقتصادي.

كما أنه للحصول على منافع مادية و أرباح عن طريق أعمال منافية للقيم و الأخلاق و القانون، كالغش التجاري و التلاعب في الأسعار، خلال إفتعال أزمات الأسواق و الرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية تهريب الأموال، الفساد الجمركي، التهرب الجمركي....إلخ.

2-***وفق إنتماء الأفراد المنخرطين في الفساد***

هنا يمكن التمييز بين فساد القطاع العام و القطاع الخاص

2-1-***فساد القطاع العام***: ويعتبر هذا النوع من الفساد أشد عائقا للتنمية على مستوى العالم، وهو إستغلال النشاط العام خاصة في تطبيق أدوات السياسات المالية و المصرفية، مثل التعريفات الجمركية و الإئتمان المصرفي و الإعفاءات الضريبية لأغراض خاصة، حيث يتواطأ الموظفون العموميون معا لتحويل الفوائد و الرسوم لأنفسهم بدلا من تحويلها لخزينة الدولة مثلا، بطرق مختلفة كالإختلاس و السرقة و الرشوة... غيرها.

2-2-***فساد القطاع الخاص***: يتمثل فساد القطاع الخاص في إستغلال نفوذه بفضل ما يملكه ن مال للتأثير على السياسات الحكومية و يظهر أيضا في شكل هدايا و رشاوى من قبل القطاع الخاص مقابل إعفاءات و إعانات تقدم من طرف القطاع العام .

3- من حيث حجم الفساد

ويمكن تميز بين نوعين من الفساد و هما الفساد الكبير و الفساد الصغير

3-1-الفساد الكبير: يرتبط هذا النوع من الفساد بالصفقات الكبرى في المقاولات و تجارة السلاح، و الحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسيات، ويطال غالبا هذا النوع من الفساد كبار المسئولين في الدولة و صناع القرار، و هناك عدة أمثلة على الفساد الكبير كالإستيلاء على المال العام، من خلال سحب القروض الضخمة من البنوك، وتسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص و مسئولين في السلطة على قروض بفوائد منخفضة و بدون ضمانات،، هذا النوع من الفساد يكون منظم.

3-2-الفساد الصغير: يشير إلى كافة أشكال الفساد الصغير التي تعبر عن سلوك شخصي أكثر مما يعبر عن نظام عام بالمنظمة، ويقوم به عادة صغار الموظفين عبر الإختلاسات الصغيرة و تلقي الرشاوى و غيرها، و يتسم بكونه غير منظم في أغلب الأحيان .

4- من حيث النطاق

بالنظر إلى الفساد من زاوية نطاق ممارسته، فيما إذا كان يتم داخل حدود البلد أو يتجاوزها فإنه يقسم إلى:

4-1-الفساد المحلي: و هو الفساد الذي يتم داخل حدود البلد ، ويقتص على أطراف محليين و يتم عادة عند إلتقاء القطاع الخاص بالقطاع العام في معاملة ما، و قد يكون الطرفان من القطاع العام، فالحكومة عادة ما تقوم بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بكميات كبيرة، وقد يتم رشوة بعض المسئولين الحكوميين للحصول على هذه الصفقات.

4-2-الفساد الدولي: و هو الفساد الذي يتجاوز حدود الدولة، وذلك عند تعامل الدولة مع أطراف خارجية حيث تقوم الحكومات في الدول النامية بشراء معدات و مستلزمات و تجهيزات من الخارج، وقد يتم دفع الرشاوى والعمولات للتعاقد مع شركات معينة دون أخرى.

5- من حيث طبيعة العلاقات بين طرفي الفساد

يمكن تقسيم من حيث العلاقة بين أطرافه إلى :

5-1-الفساد القسري: في هذه الحالة يجبر المستهلك أو طالب الخدمة على دفع الرشوة و إلا تأخر حصوله على الخدمة و تعطلت مصالحه، و ربما لا يستطيع

الحصول عليها، و في هذه الحالة تكون العلاقة بين الموظفين الذين و الذين يحصلون على الرشوة و طالب الخدمة علاقة متناقضة.

5-2-الفساد التآمري: قد يكون هناك تعاون بين طرفي الفساد، كما في حالة دفع مبالغ لموظفي الجمارك للسماح بدخول السلع الخاضعة للضريبة الجمركية بدون تقاضي هذه الضريبة أو تخفيضها عما هو مقرر، و يعتمد من ذلك على القوة التفاوضية لطرفي العلاقة مع خسارة الحكومة و الإقتصاد عموما ، و يعرف هذا الفساد بالفساد التآمري أو الإتفاقي حيث يتفق أطراف الفساد على تجنب الدفع للحكومة و دفع مبلغ أقل للموظف الحكومي.

6- الفساد حسب درجة التنظيم

هناك ثلاث أنواع رئيسية للفساد حسب هذا المعيار و هي:

6-1 الفساد العرضي: و هذا التعبير يشير إلى كافة أنواع الفساد الصغيرة و العرضية، التي تعبر عن السلوك الشخصي أكثر مما تعبر عن نظام عام بالإدارة، وهذا مثل الإختلاس، المحسوبية والمحاباة، سرقة الأدوات المكتبية، أو بعض المبالغ الصغيرة.

6-2- الفساد المنظم: و هو دلك النوع الذي ينتشر في الهيئات و المنظمات و الإدارات المختلفة من خلال إجراءات و ترتيبات مسبقة ومحددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة و ألية دفعها و كيفية إنهاء المعاملة، بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة للفساد، يستفيد و يعتمد كل عنصر منها على الأخر.

6-3-***الفساد الشامل***: وهو نهب واسع النطاق للأموال و الممتلكات الحكومية عن طريق صفقات وهمية، أو تسديد أثمان السلع صورية، تحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة، الرشاوى.